مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

بحث وقرار

تحولات الهوية الانتخابية
ثلاثية توعر طرق الخارطة السياسية
في الانتخابات البرلمانية المقبلة

مصطفى السراي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تحولات الهوية الانتخابية: ثلاثية توعر طرق الخارطة السياسية في الانتخابات البرلمانية المقبلة (الوعاء الطائفي، المقاطعة الانتخابية، المطالب الاقتصادية والخدمية)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الانتخابات، السياسية الداخلية والخارجية

مصطفى السراي/ مدير الأبحاث والدراسات في مركز البيان للدراسات والتخطيط، باحث وأكاديمي في العلوم السياسية / جامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة مفاهيمية

يُعدّ مفهوم الهوية الانتخابية مصطلحاً غيرَ راسخ، إذ لم يحظَ بتداولٍ واسعٍ في الحقلين البحثي والسياسي، وتمّت الاستعاضة عنه بمجموعةٍ من المفاهيم المنفصلة التي تعبّر مجتمعةً عن معناه، مثل: السلوك الانتخابي، والسلوك التصويتي، والخطاب الانتخابي، والهوية السياسية. إذ يركّز كلّ مفهومٍ من هذه المفاهيم على جانبٍ محدّد، وتشكل حالةُ التفاعل الجامعة بينها جميعاً ما يمكن تسميته بـ "الهوية الانتخابية».

فبينما يعبّر السلوك الانتخابي عن الأفعال وردود الأفعال الناتجة خلال المرحلة الانتخابية والتي تؤدي إلى توجهٍ محدد، ويقترب منه السلوك التصويتي في الدلالة، نجد أن الخطاب الانتخابي يتمثّل في اللغة والشعارات المستخدمة لتحفيز الناخبين وجذبهم لتبنّي توجهاتٍ انتخابيةٍ معينة تؤدي في النهاية إلى انتخاب جماعةٍ سياسيةٍ بعينها. كما تمثّل الهوية السياسية شكلَ الانتماء أو الولاء السياسي الذي يمنحه الناخب لإحدى الجماعات السياسية.

ونظراً لأن الانتخابات تمثّل التعبير عن إرادة المواطنين في اختيار إحدى الجماعات السياسية (الأحزاب) أو مرشحيها، من خلال عملية التصويت التي تولّد السلوك التصويتي، وذلك ضمن إطار العملية الانتخابية الشاملة التي ينتج عنها السلوك الانتخابي، فإن الهوية الانتخابية تُشكّل الإطار الجامعَ والشاملَ لهذه الجزيئات والتفاعلات جميعاً، لتعبر عن النمط أو الشكل أو التفاعل أو الخيار الذي يُبديه الناخبون خلال الانتخابات.

وفي هذا السياق، يبرز سؤالٌ بالغُ الأهمية يتعلّق بالهوية الانتخابية، وهو: لماذا يفضّل الناخبُ مرشحاً على آخر؟ تفترض معظمُ الدراسات أن خياراتِ الناخبين في التصويت تعكسُ حكماً عقلانياً يقوم على **المقارنة بين أمرين:** ما يريده الناخب، وما يعدُ به المرشح، ممّا يُعظّم فرصَ تحقيق نتائجَ سياسيةٍ مرغوبة. وبناءً على ذلك، تذهب مجموعةٌ من الدراسات في العلوم السياسية والاجتماعية

إلى أنّ نظرية الاختيار العقلاني في التصويت تفترض أن الناخبين يُقيِّمون السماتِ السياسيةَ للأحزاب أو المرشحين، ويُصنِّفون تلك السماتِ حسب درجة أهميتها، ثم يختارون المرشحَ الذي تتطابق سماتُه مع تفضيلاتهم الشخصية.

ويمكن القول إن خيارات الناخب ترتبط بنوعين من المنفعة:

الأولى: المنفعة السياسية، والتي تتمثل في تقييم القضايا المرتبطة بالمنافع الشخصية للناخب، وما سيحققه الحزب/المرشح من نتائج في القضايا السياسية العامة بناءً على وعوده الانتخابية. على سبيل المثال، الوعود التي تطرحها بعض الأحزاب مثل: «في حال فوزنا سنوفر التعيينات وفرص العمل»، وهو ما يتطابق مع الرغبة الشخصية لناخب يبحث عن عمل في ظل انتشار البطالة.

الثانية: الاعتبارات الاجتماعية والهوية، والتي يقطعها الحزب/المرشح على نفسه عبر الوعود التي يخاطب بها الناخبين، والتي تعبر في الأساس عن انتمائهم كجماعة وكأفراد، مما يعني تمثيل هويتهم والتعبير عنها في السلطة[1]، على سبيل المثال، فإن تبني مجموعة من القوانين التي تعبر عن الناخب من منظور اجتماعي - هوياتي، مثل (قانون الأحوال الشخصية، قانون الحشد، قانون العفو العام، وقانون تعويضات المتضررين في إطار المادة 140 للمناطق المتنازع عليها)، يهدف إلى جعل الناخب يشعر بأنه ممثل ضمن هياكل السلطة. هذه القوانين - في جوهرها - مُصممة لتكريس الهوية الطائفية داخل المكونات السياسية الرئيسية الثلاثة في العراق (الشيعة، السنة، الكرد).

وفي الآونة الأخيرة، شهدت الساحة السياسية العراقية تحوّلات جذرية في الهوية الانتخابية للناخب، تأثّراً بعوامل داخلية وإقليمية متشابكة. لم يعد الوعاء الطائفي هو العامل الوحيد والحاسم في توجيه خيارات الناخبين، بل برزت عوامل جديدة تشكّل ما يمكن تسميته "ثلاثية التوغُّر"، والتي تعيد تشكيل الخارطة السياسية قبيل الانتخابات البرلمانية المقررة في عام 2025.

1- هويتل سكوت وحينكي ليبي، قضايا ام الهوية: الأسس المعرفية لاختيار الناخبين، مجلة الاتجاهات المعرفية، جامعة كامبريدج، العدد 11، المجلد 20، 2016، لندن، ص 794 - 804.

وتتكوّن هذه الثلاثية من: تراجع قوة الوعاء الطائفي التقليدي، وتأثير تطبيق نظام المقاطعة الانتخابية، وصعود المطالب الاقتصادية والخدمية كعامل حاسم.

ومن خلال هذه الدراسة، نسعى إلى فهم التفاعلات الانتخابية في ظلّ هذه الثلاثية، واستشراف ما ستؤول إليه الانتخابات البرلمانية المقبلة، وانعكاساتها على المشهد السياسي في العراق.

أولاً: تحولات الهوية الانتخابية

بُني النظام الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 على إجماعٍ حول ضرورة تبني ممارساتٍ تعكس التعددية في البلاد وتقطع مع مرحلة الحكم الفردي. ومع ذلك، جاءت هذه الممارسات مجردةً من أسسٍ واضحةٍ وراسخة، مما أدى إلى تحول البُعد (الطائفي - القومي) إلى حجر الأساس الذي تقوم عليه الآليات الديمقراطية في العراق الجديد.

فقد أصبحت الأحزاب السياسية والانتخابات بمثابة حقل تجربة أظهر، بما لا يدع مجالاً للشك، هيمنة هذا المنحى، بل وساهم في ترسيخ عرفٍ سياسي قائم على الأسس الطائفية والقومية. وعلى إثر ذلك، تشكّلت الهوية الانتخابية للمجتمع والقوى السياسية حول هدفٍ رئيسي هو تثبيت الوجود الطائفي، سواءً كان دينياً أم قومياً. وهكذا تحوّلت الانتخابات من مجرد واجبٍ وطني أو التزامٍ أخلاقي إلى أداةٍ لتكريس هوية انتخابية قائمة على تبادل المنفعة بين الأحزاب والناخبين في إطار طائفي وقومي، وهو ما كان نتيجةً حتميةً لسياسات النظام السابق.

ويُمكن القول إنّ هذه الهوية الانتخابية ظلت مهيمنة حتى انتخابات عام 2018، بل إن هذه الانتخابات بالذات مثلت الذروة في تجسيد وتعزيز صورة الهوية الانتخابية الطائفية-القومية. (2*)

2 * شكّل العدوان الذي شنّه تنظيم "داعش" الإرهابي على المكون السني نقطة تحول فارقة، دفعته إلى السعي لتثبيت وجوده السياسي بعد فترةٍ من التردد بين رفض الاندماج في النظام أو المعارضة له. وبنتيجة ذلك، تحوّل الخطاب السياسي السني إلى التوكيد على "حقوق المكون" و"استحقاقاته"، مستنداً في ذلك إلى الشعور الجمعي بالمظلومية وما تعرض له من تهديدٍ وجودي زعزع مكانته السياسية. من جهة أخرى، استفاد المكون الشيعي من التبني السياسي لملف محاربة "داعش" والانتصار عليه، عبر جهود القوات الأمنية

في المقابل، شكّلت **المقاطعة الانتخابية** خطاً موازياً للعملية الانتخابية ذاتها، بل وامتد هذا التوازي ليطال مفهوم الهوية الانتخابية. فأنصار المقاطعة يتبنون هويةً سياسية بديلة تقوم على قيم الهوية الوطنية الجامعة، والإصلاحات الاقتصادية، والإدارة السليمة، والحكم الرشيد، واحترام الأسس الديمقراطية، والسعي نحو شراكة حقيقية في الدولة بعيداً عن منطق السيطرة والمحاصصة والتنافس على النفوذ.

واتخذت حركة المقاطعة أشكالاً متعددة، تطورت من عزوف محدود عن التصويت (ظل ضئيلاً حتى انتخابات 2014) إلى حالات رفض واحتجاج ومظاهرات واسعة رفعت نسب المقاطعة إلى مستويات قياسية بلغت حوالي 60 %. وتوضح الأرقام هذا التحوّل جلياً: ففي الانتخابات البرلمانية لعام 2005، التي سجلت أعلى نسبة مشاركة (79.6 %) وأدنى نسبة مقاطعة (21.1 %)، بينما شهدت انتخابات 2014 نقطة تحول رئيسية، حيث بلغت المشاركة 60 % مقابل مقاطعة 40 %. واستمر هذا المنحى التصاعدي في المقاطعة ليبلغ ذروته في انتخابات 2021، حيث تراجعت المشاركة إلى ما بين 41 % - 43 % فيما قفزت المقاطعة إلى 57 % - 59 %.[3]

والحشد الشعبي، حيث وفّر هذا الإنجاز له قاعدة شعبية عريضة تأسست على خطاب طائفي متجذر. وقد انعكس ذلك بشكلٍ واضح في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، حيث حققت الكيانات السياسية الشيعية فوزاً ساحقاً، كما يتجلى في نتائج تحالفات مثل "الفتح" و"سائرون" و"دولة القانون" و"النصر"، والتي ارتكزت خطاباتها ووجودها على أيديولوجيا دينية طائفية. أما على الجانب الكردي، فقد وجدت القوى السياسية نفسها في أعقاب صدمة فشل استفتاء الانفصال عن العراق عام 2017، وما تلاه من مواجهات عسكرية في كركوك. في هذا السياق، عادت الأحزاب الكردية إلى توظيف الخطاب القومي بشكلٍ مكثّف لتحفيز الناخبين، مرتكزةً على فكرة أن تحقيق تمثيلٍ أكبر في الحكومة الاتحادية في بغداد سينعكس إيجاباً على قدرتهم في تحقيق المكاسب والضغط من أجل مطالب الإقليم.

3- نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية 2005 – 2025، صحيفة البيانات، شبكة الساعة الإخبارية، العراق، 2025، للمزيد ينظر الرابط https://alssaa.com/post/show/37507-%D9%86%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-2005-2025 ، وقت الزيارة 1/10/2025.

وأحدثت التحولات السياسية التي أعقبت انتخابات 2021 أثراً بالغاً في توجهات المقاطعين والعازفين عن التصويت، الذين باتوا ينظرون إلى حرمان الكتل السياسية من الشرعية القانونية عبر المقاطعة كوسيلة وحيدة للإصلاح وإحداث التغيير الجذري، وقد تعزّز هذا الموقف بعد قرار التيار الصدري بالاعتزال وعدم المشاركة في الانتخابات، مما هيّأ - ربما بشكل غير واعٍ - قاعدةً شعبية تتبنّى فكرةَ ضرورة المقاطعة والعزوف، على الرغم من الحملات والتحذيرات التي أطلقتها القوى السياسية والاجتماعية المختلفة لدعوة الناخبين إلى المشاركة، لترسيخ النظام الديمقراطي.

من زاوية أخرى، أسفرت احتجاجات تشرين 2019 وما رافقها من تحولات بنيوية في العملية السياسية، وكذلك التداعيات التي أعقبت الانتخابات المبكرة في 2021، عن دفع جميع القوى السياسية إلى تبني خطاب موّجه يركز على «الخدمات والتنمية الاقتصادية». جاءت هذه المحاولة لإعادة ترتيب أولويات المجتمع العراقي بعد سلسلة الانكسارات المتلاحقة التي مر بها النظام والمجتمع منذ عام 2003.

وفي الجانب المقابل، شهدت أولويات المواطن تحولاً ملحوظاً، إذ أصبح تركيزه منصباً على البرامج الخدمية والاقتصادية أكثر من أي وقت مضى. وفي دليل على هذا التحول، كشف استطلاع للرأي أجراه «مركز البيان للدراسات والتخطيط» حول البرامج الانتخابية المفضلة للناخبين في انتخابات 2021، أن البرامج الخدمية والاقتصادية والمتعلقة بقطاع البنى التحتية حظيت بالمرتبة الأولى بنسبة (39.3 %)، تليها البرامج التي تركز على تحقيق الأمن وحماية الحدود بنسبة (29.9 %)، ثم البرامج المعنية بالتعليم والصحة بنسبة (8.5 %). ومجتمعة، تشكل هذه المحاور الثلاثة ما نسبته (77.7 %)، مما يؤكد أن التركيز الجماهيري تحوّل بشكل حاسم نحو برامج التنمية الاقتصادية والخدمية والحماية[4]، وهذه الرؤية اخذت تتوسع نتيجة عدة عوامل منها:

4- تطلعات الناخبين العراقيين في الانتخابات البرلمانية 2021 (استطلاع راي)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، ص 40 - 41.

- استقرار السياسي والأمني الداخلي.
- غياب المعارضة السياسية للحكومة.
- الصيغة التوافقية القوية للكتل السياسية المشكلة للحكومة.
- ارتفاع أسعار النفط العالمية، التي حققت إيرادات مالية عالية.

ومن خلال ذلك، لم يتبقَّ لدى الكتل السياسية أي مبرر لتراجع الخدمات وعدم الاهتمام بها، في ظلّ غياب الأسباب الموضوعية المبينة أعلاه، والتي كانت تتذرّع بها الكتل السياسية لتبرير فشلها في تقديم الخدمات.

ثانياً: شعارات الحملات الانتخابية لانتخابات 2025: تسير في الثلاثية الوعرة

شرعت بعض القوى السياسية في شن حملاتها الانتخابية مبكراً، ربما مذ بداية عام 2025، سعياً لمواكبة نبض الشارع العراقي وترصين موقفها ومحاولة جذب الجمهور الناخب، وقد جاء هذا التبكير في ظل غياب المنافسة السياسية الحادة التي من شأنها تحفيز الناخبين، ولا سيما مع غياب أهم أقطاب المعارضة، المتمثلة في التيار الصدري والقوى المدنية.[5*]

وبرزت منذ انطلاق الحملات شعارات انتخابية عديدة، وعند تحليلها يتبين أنها تدور في فلك «الثلاثية الوعرة» دون خروج عنها، بل إن بعضها ركز على هذه الثلاثية بشكل مباشر او غير مباشر، ويتجلى ذلك من خلال العناوين والشعارات الرئيسية لعدد من الكتل، كما يلي:

- ائتلاف الاعمار والتنمية: تبنى الائتلاف بزعامة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني شعار "العراق أولاً" مع استخدام رمز "رافعة البناء»، تشير الهوية البصرية والخطابية للائتلاف إلى تركيزه على الجهد الخدمي الذي بذله خلال فترة الحكومة، محاولاً استثمار هذا المسار التنموي في التسويق

5 * القوى المدنية او النواب المستقلين كما يسميهم البعض الذي فازوا على انهم معارضة ومستقلين في انتخابات 2021، وكذلك الكتل التي رفعت شعارات الاحتجاجات 2019 وفازت بأصواتهم على انهم قوى معارضة تمثل الخطاب الاحتجاجي.

الانتخابي. فقد اعتمدت الحملة بشكل كبير على ملفي الإعمار والخدمات، وهو ما انعكس أيضاً في اسم الائتلاف وهويته.

- تحالف قوى الدولة: أطلق زعيم تيار الحكمة، السيد عمار الحكيم، شعار "لا تضيعوها"، في إشارة واضحة إلى أهمية الانتخابات كاستحقاق دستوري يعزز مكانة المكونات الاجتماعية الأساسية (الشيعة، السنة، الكرد)، وخصوصاً المكون الشيعي كأكبر مكون. وهذا يعكس رؤية الحكيم الداعمة للمشاركة السياسية الفاعلة، في مواجهة دعوات المقاطعة التي يتبناها التيار الصدري.

- ائتلاف دولة القانون: رفع الائتلاف بزعامة السيد نوري المالكي شعار "قوة وازدهار"، جامعاً بذلك بين الرؤية السيادية والأمنية التي يميل إليها المالكي، والجانب الخدمي والاقتصادي المتضمن في كلمة «ازدهار".

- حركة صادقون: أطلقت الحركة برئاسة الشيخ قيس الخزعلي شعار "عراق قوي»، ورغم عمومية الشعار، فقد أوضح الخزعلي في مؤتمره الانتخابي أن الشعار يستمد رؤيته من تاريخ التضحيات التي قدمها الشهداء في الحشد الشعبي، بالإضافة الى القوات الأمنية في الحرب على داعش، وهو المسار الذي ينتمي إليه [6*].

- حزب تقدم: أطلق الحزب برئاسة السيد محمد الحلبوسي شعار "نحن أمة»، يحمل هذا الشعار رسالة مواجهة للأطراف السياسية التي تتهم بإقصاء المجتمع السني، مؤكداً أن السنة ليسوا «مكوناً أقلية»، بل هم «أمة» ذات بعد تاريخي وثقافي ودِيني مميز.

- تحالف البديل: رفع التحالف برئاسة السيد عدنان الزرفي شعار "نحن البديل"، مقدماً نفسه كبديل عن القوى السياسية التقليدية والإسلامية، وممثلاً للرؤية المدنية للدولة.

6 * خط المقاومة الذي تميز بدفاعه الكبير عن حقوق فصائل المقاومة والحشد الشعبي، التي انبثقت صادقون منه لتعبر عنه وتترجم هذه الحقوق في العملية السياسية وفقاً لنظرتهم.

- المقاطعون: رفعت القوى المقاطعة للانتخابات شعاراتها الخاصة، مثل شعار "مقاطعون" الذي رفعه التيار الصدري مبرراً ذلك بعدم الرغبة في منح الشرعية للفاسدين. كما رفعت قوى أخرى شعارات ترفض منح الشرعية القانونية من خلال عدم المشاركة.

من خلال استقراء هذه الشعارات، يمكن القول إنها ارتكزت على دوافع آنية أكثر منها انبثاقاً عن رؤى استراتيجية واقعية ومستقبلية واضحة، وهو ما تنعكس عليه الأسباب التالية:

1. غياب البرامج الانتخابية: لم تعد معظم القوى السياسية تهتم بوضع برامج انتخابية مكتوبة تشخص المشاكل وتقدم حلولاً واضحة، والتي من المفترض أن تكون ميثاق التزام تجاه الناخب. وأصبح الطرح الآني هو السائد، بما يتناسب مع الحالة الشعورية في فترة الانتخابات فقط.
2. تدهور الحالة الخدمية: تعاني الغالبية العظمى من المواطنين من نقص حاد في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنى التحتية وفرص العمل، بسبب فشل الحكومات المتعاقبة. هذه الحالة خلقت بيئة غير مهيأة لتصديق الوعود والبرامج الانتخابية التي يصفها الكثيرون بـ «حبر على ورق".
3. انعدام الرؤية المستقبلية: تعاني معظم الكتل السياسية من غياب رؤية استراتيجية واضحة لما تطمح لتحقيقه في حال فوزها، مما يجعل شعاراتها مجرد ردود أفعال آنية غير مخططة.

ثالثاً: التفاعل بين العوامل الثلاثة واستشراف المشهد في 2025

لا تعمل هذه العوامل الثلاثة بمعزل عن بعضها البعض، بل تتفاعل بشكل ديناميكي لتشكل واقعاً انتخابياً جديداً. فتراجع قوة الوعاء الطائفي يخلق فراغاً سياسياً يمكن للقوى الجديدة التي تتبنى الخطاب الاقتصادي-الخدمي أن تملأه. كما أن

نظام المقاطعة الانتخابية يوفر الآلية المثلى لهذه القوى لتحقيق تمثيل برلماني دون الحاجة إلى الاعتماد على البنى الحزبية التقليدية الضخمة. من المتوقع أن تنتج عن هذه الديناميكية عدة نتائج رئيسية في انتخابات 2025، أبرزها:

1. تشظي الكتل الكبرى وإعادة توزيع الخريطة السياسية: من المرجح أن يشهد المشهد السياسي تراجعاً في عدد مقاعد الكتل التقليدية الكبرى، لصالح تحالفات وكتل جديدة صغيرة أو كتل أعيد تشكيلها. والمهم هنا أن إجمالي عدد المقاعد المخصصة لكل مكون رئيسي (شيعي، سني، كردي) قد يظل مستقراً تقريباً، ولكن سيتم إعادة توزيعها داخلياً بين القوى السياسية، مما يغير خريطة التحالفات والقوى الفاعلة. فعلى سبيل المثال، تقدّر المقاعد التقريبية للمكونات كالتالي: المقاعد الشيعية: ما بين 185 – 190 مقعداً. المقاعد السنية: ما بين 68 - 72 مقعداً. المقاعد الكردية: ما بين 55 - 58 مقعداً. مقاعد الأقليات: 9 مقاعد. وقد شهدنا نموذجاً لهذا إعادة التوزيع عند مقارنة نتائج انتخابات 2018 بنتائج 2021.

- في 2018: حصد التيار الصدري (54) مقعداً، وتحالف الفتح (47)، وائتلاف النصر (42)، وائتلاف دولة القانون (25)، وتيار الحكمة (19).
- في 2021: ظهر تفتت واضح، حيث حصل التيار الصدري على (73) مقعداً، بينما تراجع تحالف الفتح إلى (17) مقعداً، وصعدت كُتل جديدة مثل «امتداد» (9 مقاعد) و«اشراقة كانون» (6 مقاعد) و«تصميم» (4 مقاعد)، إضافة إلى حوالى 32 مقعداً فاز بها مرشحون فرديون. كل هذه الكتل الجديدة تنتمي إلى القاعدة الانتخابية الشيعية ذاتها، لكنها استقطبت أصواتها من الكتل التقليدية. وينطبق نفس النمط على الكتل السنية والكردية.[7]

7- نتائج الانتخابات البرلمانية 2018 و2021، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://ihec.iq/results/

- ستستمر هذه المعادلة في الانتخابات القادمة، خاصة مع غياب التيار الصدري عن المنافسة، مما يسرّع عملية إعادة صياغة التحالفات. على سبيل المثال، تحالف «الفتح» الذي ضم في السابق حركة صادقون ومنظمة بدر وغيرها، قد تفكك وانضمت بعض مكوناته إلى تحالفات أخرى مثل «ائتلاف الاعمار والتنمية".

واعتماداً على الخريطة السياسية الجديدة لمجموعة الكتل، واستناداً إلى سلسلة من استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البيان للدراسات والتخطيط بين شهري مايو وأكتوبر من هذا العام، فإن التوقعات الأولية لتوزيع المقاعد تشير إلى النتائج التالية:

الائتلاف أو التحالف	المكون	المرتبة	العدد التقريبي
ائتلاف الإعمار والتنمية	الشيعي	الاول	48 – 52 مقعد
ائتلاف دولة القانون		الثاني	33 – 37 مقعد
حركة صادقون		الثالث	24 – 30 مقعد
تحالف قوى الدولة		الرابع	15 – 19 مقعد
تحالف تصميم		الخامس	7- 9 مقاعد
منظمة بدر		السادس	6 – 9 مقاعد
حزب تقدم	السني	الاول	38 – 40 مقعد
تحالف عزم		الثاني	12 – 15 مقعد
تحالف سيادة		الثالث	5 – 8 مقاعد
الحزب الديمقراطي الكردستاني	الكردي	الاول	35 – 38 مقعد
حزب الاتحاد الكردستاني		الثاني	10- 12 مقعد
الجيل الجديد		الثالث	6 – 8 مقاعد
ثم يليهم باقي الكتل والأحزاب الصغيرة والأفراد في الأصوات والتسلسل في كل مكون وعلى عموم العراق.			

2. **بروز تحالفات ما بعد الانتخابات:** استناداً إلى التوقعات السابقة بانزياح الخارطة السياسية وتشظي الكتل الكبرى، من المتوقع أن تواجه العملية السياسية تحديين رئيسيين:

   - صعوبة تشكيل كتلة حاكمة مهيمنة: سيؤدي تفتت المقاعد إلى تعقيد عملية تشكيل الحكومة، مما يدفع نحو تحالفات براغماتية وظيفية قائمة على التوافق المؤقت لتحقيق المصالح الآنية.
   - تعثر مراحل تشكيل الحكومة: ستظهر صعوبات جلية خلال التصويت على منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. ففي حال فشل البيت الشيعي (الإطار التنسيقي) في الاتفاق على مرشح واحد لرئاسة الوزراء، ستتعطل العملية برمتها، إذ أن مهمة تكليف رئيس الوزراء تستلزم انتخاب رئيس جمهورية أولاً، وهو ما يتطلب بدوره توافقاً سياسياً واسعاً.

ونظراً لأن أي حزب بمفرده لن يحظى بعدد مقاعد كافٍ لتشكيل «الكتلة الأكبر»، فإن الحل الوحيد يكمن في التحالفات الواسعة، خاصة بين الكتل الشيعية المكونة للإطار التنسيقي. وفي هذا الإطار، يبرز سيناريوهان رئيسيان:

السيناريو الأول: انضمام ائتلاف الإعمار والتنمية إلى الإطار التنسيقي: في هذه الحالة، يتم التوصل إلى اتفاق داخل المكون الشيعي يحدد اسم رئيس الوزراء القادم (الذي قد يكون شخصية غير محمد شياع السوداني)، مقابل ضمان حصة وزارية متقدمة ومكاسب سياسية لائتلاف الإعمار والتنمية. هذا السيناريو سيمهد الطريق لتشكيل الحكومة بسلاسة وسرعة نسبياً.

السيناريو الثاني: تفكك الإطار التنسيقي وتحالفات الأطراف المتعددة: في حال فشل انضمام ائتلاف الإعمار والتنمية إلى الإطار التنسيقي، قد يشهد التحالف

الشيعي الرئيسي تفككاً، مما يفتح الباب لتشكيل تحالفات عابرة للمكونات. وهنا قد تبرز ثلاث اتجاهات محتملة:

- **تحالف الإعمار والتقدم والديمقراطي الكردستاني:** يجمع هذا التحالف بين ائتلاف الإعمار والتنمية، وحزب تقدم، والحزب الديمقراطي الكردستاني، إضافة إلى بعض أطراف الإطار التنسيقي المنشقّة مثل تحالف قوى الدولة وتحالف «أبشر يا عراق». ويواجه هذا الاتجاه بعض التحديات، منها الخلافات القائمة بين حزب تقدم والديمقراطي الكردستاني، وصعوبة صياغة صيغة تحالفية مستقرة تجنّباً لتكرار فشل «التحالف الثلاثي» في عام 2021.
- **تحالف دولة القانون وصادقون والأساس:** يضم هذا المحور ائتلاف دولة القانون، وحركة صادقون، وتحالف الأساس الوطني، وتحالف عزم، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، مع احتمال انضمام كتل أخرى مثل منظمة بدر وأجزاء من ائتلاف الإعمار والتنمية المنقسم مثل تحالف العقد الوطني. إلا أنّ هذا الاتجاه يواجه بعض التحديات أيضاً، منها: القدرة على جذب أطراف مثل تحالف قوى الدولة ومنظمة بدر وتحالف العقد الوطني رغم الخلافات مع حركة صادقون، وتحديد الموقف النهائي (المشاركة في الحكومة أو التحول إلى معارضة) في حال عدم تحقيق الأغلبية.
- **تحالف الكتل المرنة والمنتظرة:** تضم هذه المجموعة الكتل الأصغر حجماً والأكثر مرونة، والتي ستقرر تحالفاتها بناءً على توزّع موازين القوى والمصالح في اللحظة الأخيرة. وتشمل هذه الفئة تحالف سيادة، وتحالف خدمات، وتحالف تصميم، وحركة بابليون (رغم ميلها نحو حركة صادقون)، بالإضافة إلى الكتل الفائزة بمقعد أو مقعدين.

- ومع ذلك، يبقى الحديث مجرد توقعات قابلة للتغيير، حيث إن أي مستجد على الساحة السياسية أو الانتخابية قد يُحدث تحولاً كبيراً في خريطة التحالفات ونتائجها.

3. **تحوّل طبيعة العمل البرلماني:** من الرقابة والتشريع إلى الخدمات الفردية: تكشف الهوية الانتخابية الجديدة التي تروج لها الأحزاب من خلال شعاراتها وطبيعة مرشحيها عن تحوّل جوهري متوقع في عمل البرلمان القادم. فالمعيار الأساسي لممارسة العمل البرلماني لم يعد الكفاءة السياسية أو الرؤية الوطنية، بل أصبح يرتكز على النشاط الشعبوي والخدمي المباشر.

في هذا السياق، سيتحول النائب من ممثل لمصالح جماعية (طائفة أو حزب) إلى وسيط أو «مُقدّم خدمات» لدائرته الانتخابية، بحيث تصبح قدرته على تلبية احتياجات البنى التحتية والخدمات المباشرة للناخبين هي محور تقييمه. وهذا التحول سيكون على حساب الدورين الأساسيين للبرلمان:

- إضعاف الدور الرقابي والتشريعي: سيتم إهمال مسؤوليات الرقابة على أداء الحكومة ومحاسبتها، وكذلك وضع التشريعات الوطنية الاستراتيجية.
- تقويض المعارضة السياسية: سيؤدي هذا النهج إلى طمس معالم المعارضة الفاعلة القادرة على المساءلة، مما يقتل فرص بروزها.

النتيجة المتوقعة هي تحول البرلمان من مؤسسة تشريعية - رقابية إلى هيئة خدمية - مطالبية، تكرس ثقافة «الوساطة» والخدمات الفردية على حساب الصالح العام، مما يضعف الدور البرلماني ويؤدي إلى غياب «برلمان مسؤول» قادر على تمثيل الإرادة الوطنية الشاملة.

ختاماً

تشكل التحولات الراهنة في الهوية الانتخابية في العراق مؤشراً على نضوج متزايد في الوعي الجمعي للناخب، الذي بدأ بتفكيك معادلة الطائفية السياسية لصالح معادلة المواطنة والخدمة. إن **"الثلاثية الوعرة"**—المتمثلة في تراجع الوعاء الطائفي، وصعود تأثير المقاطعة الانتخابية، وهيمنة المطالب الاقتصادية-الخدمية—ليست ظواهر منفصلة، بل هي تجليات مترابطة لتحوّل جوهري واحد.

لذلك، لا تمثل انتخابات 2025 مجرد استحقاق انتخابي روتيني، بل محكّاً حقيقياً لقدرة هذه التحولات على التحول إلى قوة برلمانية فاعلة، قادرة على إعادة تعريف العملية السياسية بعيداً عن منطق المحاصصة، ونحو ركائز **المسؤولية والمحاسبة**. ومن المرجح أن تخرج الطائفية السياسية من هذه الانتخابات وهي في أضعف حالاتها منذ عام 2003، حتى لو لم تختفِ بين عشية وضحاها.

وتشير جميع المعطيات إلى أن القوة الدافعة لهذا التحول هي **الشباب الحضري**، الذين يحملون هموم البطالة وغياب الخدمات وتبعات الفساد. وبناءً عليه، يمكن رصد السيناريوهات والتحديات الرئيسية المتوقعة على النحو التالي:

- السيناريو الأرجح: استمرار التراجع النسبي لنفوذ الكتل التقليدية لصالح التحالفات الإصلاحية والمرشحين المستقلين، دون أن يتحول ذلك إلى تغيير جذري في موازين القوى، نظراً لقدرة المنظومة الحاكمة على التكيف والاحتفاظ بمزاياها.
- التحدي الأكبر: يتمثل في قدرة القوى الجديدة على تنظيم ذاتها وتقديم بديل سياسي متماسك، عابر للخلافات، وقادر على حماية أصوات الناخبين من عمليات التزوير المحتملة.
- معيار النجاح الحقيقي: لن يقاس بعدد المقاعد التي تفوز بها هذه القوى فحسب، بل بقدرتها على فرض أجندة الإصلاح والخدمات كشرط أساسي في العملية السياسية، وإجبار الكتل الأخرى على تبني هذا الخطاب كضمان لبقائها.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org